مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

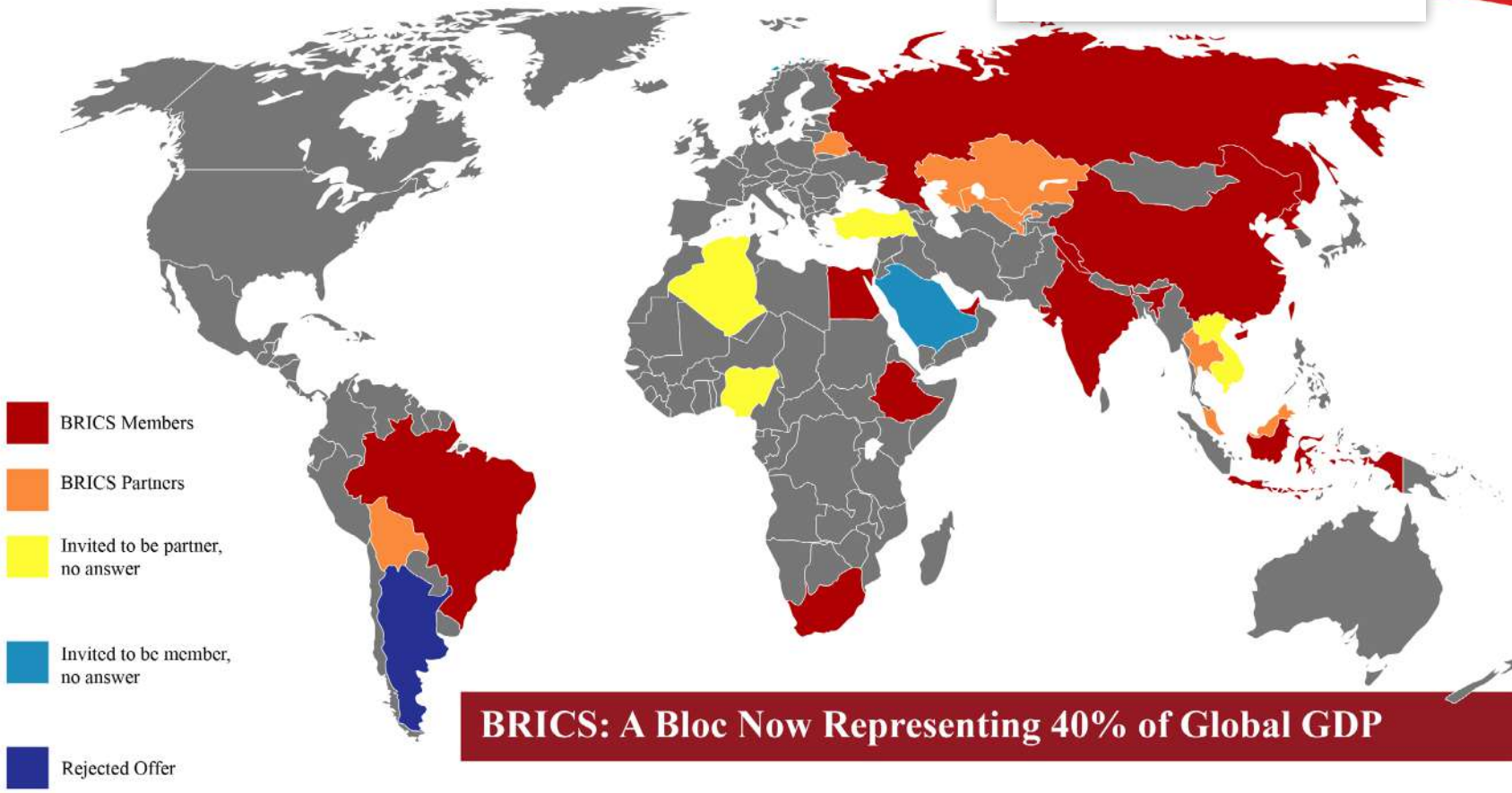

قمة البريكس:
التوسع .. والغياب .. والمشاركة الخليجية الحذرة

حنان الغامدي
باحثة
مركز الخليج للأبحاث

تمثل قمة بريكس التي عقدت في ريو دي جانيرو يومي ٦ و ٧ يوليو ٢٠٢٥م، نقطة تحول في تطور الكتلة وانتقالها من تجمع اقتصادي إلى منصة جيوسياسية أوسع. يضم حتى الآن ١١ دولة تمثل أكثر من نصف سكان العالم ، وتمتلك نحو ٤٠٪ من الناتج المحالي الإجمالي لدول العالم أجمع، وقد توسعت مجموعة البريكس بسرعة في دول جنوب الكرة الأرضية. وقمة هذا العام هي الأولى التي تضم إندونيسيا كعضو كامل العضوية، وتعد أول تجمع للقادة منذ توسع المجموعة لتشمل إيران والإمارات العربية المتحدة ومصر وإثيوبيا. ومع ذلك لا تزال التعقيدات والتناقضات داخل الكتلة كبيرة بمثل حجم طموحاتها.

وجاءت القمة الأخيرة في وقت تبدو فيه المؤسسات التقليدية المتعددة الأطراف مشلولة بشكل متزايد. ما أدى إلى انقسامات داخل مجموعة السبع ومجموعة العشرين، والتي تفاقمت بسبب إحياء سياسة «أمريكا أولا» في عهد الرئيس دونالد ترامب، ما أدى إلى تقويض الإجماع الدولي الذي كان يدعم الحوكمة العالمية. وفي هذا السياق، فإن دعوة الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا للاقتصادات الناشئة بالدفاع عن التعددية والضغط من أجل إصلاح المؤسسات المالية العالمية. وقال لويس أمام منتدى أعمال البريكس عشية القمة: «في مواجهة عودة ظهور الحمائية، فإن الأمر متروك للدول الناشئة للدفاع عن النظام التجاري متعدد الأطراف وإصلاح الهيكل المالي الدولي «.

وعلى الرغم من هذا الوضوح في خطاب الرئيس البرازيلي، لا يزال التكتل يتسم الاختلاف الداخل يسيطر على التكتل. واتضح ذلك خلال وضع المفاوضون اللمسات الأخيرة على إعلان القمة مسبقا،حيث جاء بعد نقاش مضني، لا سيما حول اللغة المتعلقة بأزمة قطاع غزة، والصراع الإسرائيلي ـ الإيراني، وإصلاح مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. اعتبارا من اليوم الأول للقمة، وقد أكد قادة بريكس مجددًا التزامهم بتوسيع

استخدام العملات المحلية في التجارة، ودعوا إلى هيكل حوكمة عالمي أكثر تمثيلا وخضوعا للمساءلة. وشدد البيان المشترك على دعم التنمية المستدامة، والتعاون في مجال الذكاء الاصطناعي، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية لجنوب الكرة الأرضية، وكلها قضايا تأتي كبدائل للأنظمة المالية والتنظيمية التقليدية.

وكان قرار الرئيس الصيني شي جين بينغ بعدم حضور القمة شخصيا هو أول غياب من نوعه منذ أكثر من عقد من الزمان. وبينما يمثل رئيس مجلس الدولة «لي تشيانغ» بكين ، وينظر إلى الغياب على أنه فرصة ضائعة للصين لتعزيز قيادتها بين القوى الناشئة. وهذا ملحوظ بشكل خاص بالنظر إلى أن الصين وضعت تاريخيًا مجموعة البريكس على أنها القضية المركزية في رؤيتها المتعددة الأطراف. بينما يشارك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين افتراضيا، لكونه مقيدا بمذكرة اعتقال صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية.

وتشهد القمة مشاركة قوية من رؤساء دول آخرين، بما في ذلك رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي ورئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا. ويؤكد وجودهم على استمرار أهمية بريكس كمنصة للاقتصادات الناشئة الكبرى، حتى مع استمرار التوترات الداخلية.

دور السعودية والإمارات العربية المتحدة وأثره في بريكس

تجدر الإشارة إلى تزايد مشاركة دول الخليج في هذا التجمع وقممه بشكل مطرد. حيث تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة، التي أصبحت الآن عضوا كامل العضوية، بنشاط على تشكيل جدول أعمال القمة. ووفقا لمسؤولين برازيليين، أعربت كل من الصين والإمارات العربية المتحدة عن اهتمامهما بتمويل مرفق المعني بالغابات الاستوائية بشكل دائم إلى الأبد، وهي مبادرة مناخية تقودها البرازيل لدعم الحفظ في مناطق الغابات المهددة بالانقراض. وهذا يدل على التزام دولة الإمارات بمواءمة نفسها مع جهود المناخ العالمية، لا سيما في المنتديات التي ترفع صوت جنوب الكرة الأرضية.

المملكة العربية السعودية وعلى الرغم من أنها لم تصبح عضوا كامل العضوية حتى الآن، فقد زادت مشاركاتها بشكل مطرد في منتديات البريكس، حيث حضرت قمة ٢٠٢٤م، في قازان واجتماع وزراء الخارجية في أبريل ٢٠٢٥م، في ريو، حيث مثلها نائب وزير الخارجية معالي المهندس وليد الخريجي. وهذه المشاركات تعكس نية الرياض المساهمة بشكل بناء في أجندة التكتل المتطورة مع الحفاظ على نهج حذر وبراغماتي. وبدلا من السعي للحصول على عضوية رسمية، تنظر المملكة العربية السعودية إلى بريكس على أنها واحدة من عدة منصات يمكن من خلالها تعزيز مرونتها الدبلوماسية ومشاركتها متعددة الاتجاهات في عالم متعدد الأقطاب سريع التغير.

وتتقاسم الرياض العديد من الأولويات الرئيسية لمجموعة البريكس، مثل الوصول العادل إلى تمويل التنمية، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأمن الغذاء والطاقة، والنمو الاقتصادي المستدام. من خلال أدوات مثل الصندوق السعودي للتنمية، حيث مولت المملكة مشاريع البنية التحتية في جميع أنحاء إفريقيا وآسيا، في حين يظهر استثمارها في الطاقة المتجددة والشراكات الزراعية مع دول أمريكا اللاتينية ما يشير إلى التوافق بشأن تركيز التكتل على المرونة والتنمية المستدامة. ومع ذلك تواصل المملكة التأكيد على استقلال السياسة الخارجية السعودية، مع الاتزامها بتطوير العلاقات الثنائية مع الدول الأعضاء في مجموعة البريكس. ويبدو أن المشاركة في حوارات الكتلة تهدف إلى توسيع النفوذ والمشاركة البناءة دون تحمل التزامات العضوية الرسمية.

> **تنظر المملكة العربية السعودية إلى بريكس على أنها واحدة من عدة منصات يمكن من خلالها تعزيز مرونتها الدبلوماسية ومشاركتها متعددة الاتجاهات في عالم متعدد الأقطاب سريع التغير**

لقد تم تسليط الضوء على الحذر الاستراتيجي وراء مشاركة الرياض مع بريكس قبل قمة ريو ، عندما أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن تعريفة جمركية جديدة بنسبة ١٠٪ على صادرات الدول «التي تتماشى مع سياسات بريكس المناهضة للولايات المتحدة». تم تسمية الإمارات العربية المتحدة ومصر صراحة، بينما تم إعفاء المملكة العربية السعودية، وهو انعكاس محسوب لقدرة المملكة على الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية مع واشنطن حتى مع تعميق مشاركتها مع بريكس. وعزز هذا الإعفاء دور الدبلوماسية السعودية

في تحقيق الموازنة بين التكتلات والتحالفات العالمية المتعددة من دون إثارة ردود فعل مباشرة. وكانت قد ردت الأسواق الخليجية بهدوء على إعلان ترامب للتعريفة الجمركية في ٦ يوليو، وهو نفس اليوم الذي تم فيه الإعلان عن السياسة، حيث ارتفعت سوق الأسهم السعودية بنسبة ٠,٦٪، في إشارة إلى أن المستثمرين ينظرون إلى إعفاء المملكة على أنه إشارة مطمئنة لاستمرار الاستقرار في علاقاتها مع الولايات المتحدة. في المقابل، تواجه الإمارات مزيدا من عدم اليقين لأنها تستوعب تأثير التعريفة الأمريكية المضافة بنسبة ١٠٪ على صادراتها.

تعكس هذه الاستراتيجية أيضا هدف السياسة الخارجية الأوسع للمملكة العربية السعودية: الحفاظ على المرونة وسط حالة عدم اليقين العالمية، بدلا من إلزام نفسها بالتحالفات الجامدة، وتؤكد المملكة على المشاركة البناءة عبر منصات متعددة، مع إعطاء الأولوية للتعاون الاقتصادي العملي على التوافق الأيديولوجي. والجدير بالذكر أيضا أن البريكس لا تزال تجمعا غير رسمي بدون مؤسسات دائمة أو إطار مركزي لصنع القرار. ويعتمد تنسيقها أساسا على التناوب في مؤتمرات القمة وبناء توافق الآراء بين الأعضاء، وهذا الشكل المرن يسمح للمملكة العربية السعودية بالانخراط في مناقشات عالمية دون التزامات العضوية الرسمية في الكتلة، إلا أنه قد يكون أيضا عاملا مقيدا. في الواقع، يمكن لمجموعة البريكس الأكثر مؤسسية أو تنظيما أن توفر نوعًا من المنصة التي تثير اهتمامًا أكبر ومشاركة رسمية من دول مثل المملكة العربية السعودية، التي لديها آليات واضحة للتأثير والتعاون. وتنظر الرياض إلى المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة على أنها غالبا ما عفا عليها الزمن ولا تستجيب لحقائق عالم أكثر تعددية. وقد تشكلت العديد من هذه المؤسسات في سياق جيوسياسي مختلف ، وكافحت من أجل التكيف، وغالبا ما فشلت في توفير تمثيل عادل أو التصدي للتحديات العالمية بفعالية، وقد يتيح الانخراط مع بريكس للمملكة العربية السعودية المساهمة في تشكيل نظام عالمي أكثر شمولا ومتعدد الأقطاب. وفي الوقت نفسه، تهدف المملكة إلى تعزيز التنمية الإقليمية والاستقرار الاقتصادي العالمي من خلال شراكات مستهدفة.

ويشير هذا النهج المزدوج إلى إعادة تقويم أوسع نطاقا في الدبلوماسية الخليجية. حيث لا تسعى المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة إلى التخلي عن شراكاتهما الاستراتيجية التقليدية، بل إلى تنويع أدوات سياستهما الخارجية من خلال الانخراط في هياكل بديلة متعددة الأطراف. وتكمل المشاركة في مجموعة البريكس مشاركتها الموازية في مجموعة العشرين وأوبك + والتجمعات الإقليمية مثل دول مجلس التعاون الخليجي ومجموعة I٢U٢.

أحد الأبعاد المهمة أيضًا هو أن الدور المتنامي للخليج في بريكس قد يخفف التوجه السياسي للكتلة. في حين أن الصين وروسيا وإيران غالبا ما تدعو إلى موقف أكثر تصادمية تجاه القوى العالمية الأخرى وخاصة أمريكا، فمن المرجح أن تعطي الإمارات والسعودية الأولوية للمشاركة الاقتصادية البراغماتية والإصلاح المؤسسي على المعارضة الأيديولوجية. ويمكن أن يؤدي وجودهم إلى تخفيف المقترحات الأكثر راديكالية وتوجيه الكتلة نحو توافق في الآراء بشأن التعاون التقني في مجالات مثل تمويل المناخ، وتيسير التجارة، والبنية التحتية للتنمية.

مسار غير مؤكد إلى الأمام

يمثل توسع بريكس أيضا تحديا للحوكمة، حيث أن إشراك البلدان ذات الهياكل السياسية المتنوعة والاصطفافات الاستراتيجية والمنافسات الإقليمية يضيف تعقيدا إلى عمليات صنع القرار في الكتلة. ولا يزال العمل المنسق بشأن القضايا الخلافية مثل غزة،

وأوكران، أو إلغاء هيمنة عملة الدولار أمرا صعبا. وحتى الالتزام بالتجارة بالعملات المحلية، على الرغم من أنه من المتوقع أن يعاد تأكيده في القمة، من غير المرجح أن يحل محل الدولار على المدى القصير نظرا لقيود البنية التحتية والحذر السياسي بين العديد من الأعضاء.

وقد أدت الرئاسة الدورية للبرازيل نهجا متوازنا، مع التركيز على قضايا مقبولة على نطاق واسع مثل حوكمة الذكاء الاصطناعي، والصحة العالمية، والاستثمار في التنمية المستدامة. ومن خلال ذلك، تجنبت استعداء القوى الغربية مع تعزيز دور البريكس كمنصة لدبلوماسية الجنوب العالمي. وقد تكون هذه البراغماتية حاسمة في الحفاظ على التماسك الداخلي واجتذاب الاستثمارات الخارجية في مبادرات مثل صندوق الضمان المقترح من بنك التنمية الجديد لتمويل القطاع الخاص. ولكن هذه البراغماتية نفسها قد تقيد أيضا قدرة بريكس على صياغة بدائل جريئة للتكوين الحالي للنظام العالمي، مما قد يحد من الإمكانات التحويلية للكتلة.

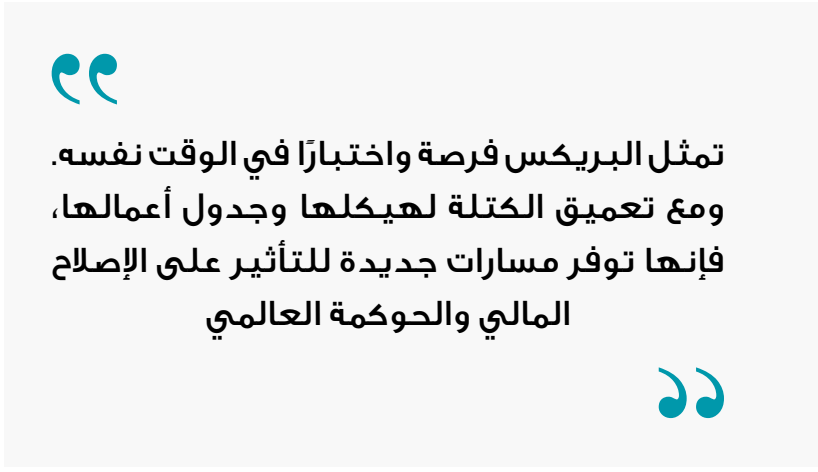

باختصار، تعكس قمة ريو كلا من الوعد والتحديات التي ينطوي عليها تحول البريكس. ولا ينبغي إغفال النفوذ المتزايد للكتلة. لقد أصبح منتدى البريكس منتدى مركزي تعبر من خلاله الاقتصادات الناشئة عن عدم رضاها عن أداء المؤسسات العالمية القائمة وتقترح بدائل أخرى. ومع ذلك، فإن مصداقيتها وفعاليتها ستعتمد على قدرتها على إضفاء الطابع المؤسسي على المبادرات، وإدارة الاختلافات الداخلية، والوفاء بالتزاماتها بما يتجاوز البيانات.

بالنسبة للمراقبين في الخليج، تمثل البريكس فرصة واختبارًا في الوقت نفسه. ومع تعميق الكتلة لهيكلها وجدول أعمالها، فإنها توفر مسارات جديدة للتأثير على الإصلاح المالي والحوكمة العالمي. ولكن لكي يكون هذا التأثير ذا مغزى، يجب أن تنتقل المشاركة الخليجية من المشاركة الرمزية إلى مشاركة جوهرية. وسيكون موقف الرياض المتطور ذا أهمية خاصة، حيث من المحتمل أن يدفع التكتل نحو تعددية أكثر شمولا وفعالية، تدرك مصالح القوى الناشئة وأصحاب المصلحة المسؤولين في النظام العالمي.

مع تطور القمة، أوضحت كتلة البريكس أيضا موقفها الجماعي من التوترات التجارية العالمية. وحذرت المجموعة في بيانها الأول من الاستخدام المتزايد «للتدابير الجمركية وغير الجمركية أحادية الجانب»، واصفة إياها بأنها تعسفية ولا تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بالاقتصاد العالمي. ورددت التغطية الإعلامية الحكومية في الهند وجنوب إفريقيا هذه المخاوف بلغة حازمة ولكن محسوبة، مما يشير إلى استجابة منسقة تجنبت بشكل ملحوظ تسمية الولايات المتحدة أو الرئيس ترامب مباشرة.

ومع انطلاق قمة البريكس الآن، والنتائج المبكرة التي تشير إلى تعاون أعمق بين بلدان الجنوب وإصلاحات مؤسسية متواضعة، فإن السؤال الرئيسي إذا ما كان ليس بوسع بريكس منافسة المؤسسات القائمة، فكيف تكتمل هذه الجهود في حين تمثل مركز الثقل المتغير في السياسة العالمية؟. هذا السؤال أكثر أهمية من قوائم الحضور أو الإعلانات الرئيسية.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64